هدمنا حق الجنسية لان حق الاقامة مرتبط وملاصق ومستغرق تماما لحق الجنسية فاذا ما أقررنا بالجنسية فلا بد أن نقر بحق الاقامة » (٤٧) . ولكن وماذا عن الاعتبارات التي أثارها مدير الداخلية ؟ هذه الاعتبارات « لا بد من بحثها بصورة موضوعية ... ولكن البحث يجب ان ينسجم مع المبدأ الذي أقررناه جميعا اذا ما تم على أساس الاستثناء . ان الحل هو الاقرار بالجنسية والاقرار بحق الاقامة ايضا » (٤٨) . وبهذا الرأي اغلقت القضية .

تقييم لدور المجلس التشريعي في ضوء تجربة عام

تمكن المجلس التشريعي ، خلال أقل من عام ، من أن يلعب دورا هاما في حياة القطاع خاصة ، والقضية الفلسطينية بشكل عام . فقد تمكن من اعطاء اجابات على مجموعة من الاسئلة السياسية الهامة المتعلقة بمسار القضية الفلسطينية في تلك الفترة . عبر موقفه من مسألة الكيان الفلسطيني، الجبهة الوطنية ، حق الجنسية حق الاقامة ، العلاقة مع فلسطينيي الخارج ، الدور المركزي لقطاع غزة في القضية الفلسطينية ، وأبرازها والتعبير عنها .

ومهما قيل في شأن طريقة تشكيل المجلس التشريعي ، وأشخاصه ، فان ما يدور فيه يعطي بلا شك صورة معبرة عن الرأي العام السائد في القطاع خلال تلك الفترة . اذ انه ، وبموازاة المناخ « الفلسطيني » الذي كان يطبع نقاشات وعمل المجلس التشريعي ، فان المناخ « الفلسطيني » ايضا قد أصبح يظلل نشاط حركة القوميين العرب التي بدأت تشكل الظاهرة الحزبية الرئيسية في القطاع خلال هذه الحقبة ، اذ أن حركة القوميين العرب كانت قد بدأت بفرز الجهاز الفلسطيني ، واصبحت له قيادة قائمة بذاتها سميت قيادة الفرع الفلسطيني . والشيء نفسه كان قد حصل بالنسبة لحزب البعث العربي الاشتراكي . وعلى الرغم من ان التنظيم في قطاع غزة لم يكن تنظيما مختلطا كما هو الامر في بقية المناطق ، ولكن مبدأالفرز بحد ذاته ، والظروف الموضوعية التي أدت اليه ، والنتائج التي تمخضت منه ، متمثلة في زيادة الاهتمام بالمهوم والمشكلات اليومية الفلسطينية ، كل هذه ادت الى مزيد من تكريس التوجه الفلسطيني لفرع حركة القوميين العرب ، وأصبح اكثر ارتباطا بمشكلات وقضايا القطاع . وبكلمة اخرى ، فان ما كان يجري في داخل صفوف القوميين العرب ، لم يكن في مجراه العام ببعيد عما كان يجري في المجلس التشريعي . وبالتالي فان الذي كان يجري في المجلس التشريعي ، انما يعبر بدرجة او بأخرى عن الرأي العام الغزي . وقد ظهرت آثاره في المرحلة التالية حيث خطا موضوع الكيان الفلسطيني خطوات تنفيذية في سنوات